مفاتيح بيوتنا لا تصدأ

تقييم إتفاق وقف إطلاق النار في شمال شرق سوريا رأس العين/ سري كانييه كنموذج

بروكسل | شمال شرق سوريا

TEVNA KURDÎ

Whatever it is, the way you fight for your rights can make all the difference

HEADQUARTERS

Rue Eugene Toussaint 33, 1083 Brussel, Belgium

Info@tevnakurdi.org

الاستنتاجات الرئيسية.

ما الجديد؟

يصادف التاسع من شهر أكتوبر / تشرين الأول الجاري مرور عام على إعلان تركيا عن إطلاق عملية نبع السلام لتشكيل منطقة آمنة على طول حدودها الجنوبية مع سوريا ضمن المنطقة الممتدة من تل أبيض / كرى سبي إلى رأس العين /سري كانييه بذريعة حماية أمنها القومي , العملية العسكرية التي انتهت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق نار بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في شمال وشرق سوريا والذي قضى بانسحاب قوات سوريا الديمقراطية من المدينة وتسليمها الى الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية المنضوية تحت ما يسمى (الجيش الوطني السوري).

لماذا هذا مهم؟

إن اتفاق وقف إطلاق النار الموقَع تضمن مجموعة من البنود التي تهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار لذلك من المهم تقييم الاتفاق للتأكد من مدى تطبيق البنود، ومدى قدرة هذا الاتفاق على تحقيق الأهداف المرجوة من وقف إطلاق النار والمتمثل في تحقيق الاستقرار، والمساهمة في تحسين أوضاع حقوق الانسان، وتهيئة بيئة مناسبة للانتقال السياسي.

ما الذي ينبغي فعله؟

ينبغي على الولايات المتحدة إعادة تقييم اتفاق وقف إطلاق النار بشكل شفاف كذلك ممارسة ضغوط أكبر على تركيا كي تلتزم بتنفيذ تعهداتها في حماية حقوق الإنسان والملكيات الخاصة والعامة، كما يترتب على الجانب الأمريكي وضع آليات لمراقبة الاتفاق بشكل مستمر ودوري، والعمل بشكل أكثر جدية لإيجاد آليات من أجل تطبيق **القرار ٢٢٥٤** الضامن لإعادة السكان المهجرين، وإعادة مدنهم إليهم.

المحتويات

المقدمة. 3

أنماط الانتهاكات. 4

التنسيق والمصالح المشتركة. 6

حماية حقوق الانسان. 8

الالتزام بمحاربة داعش. 10

حماية المراكز السكانية والبنية التحتية للمدينة. 12

الالتزام بوحدة سوريا السياسية. 14

التقييم العام. 15

التوصيات. 16

المقدمة.

في 9 أكتوبر من العام 2019 شنَّ الجيش التركي هجوماً جوياً وبرياً على شمال شرق سوريا في المنطقة الممتدة بين مدينتي تل أبيض/ كرى سبي و رأس العين\سري كانييه بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة الامريكية منها، وبعد أيام قليلة من قيام قوات سوريا الديمقراطية بتفكيك تحصيناتها الدفاعية بناءاً على طلب الأخيرة، وقد استعانت تركيا بفصائل المعارضة السورية كـ :(فرقة السلطان مراد ، وفرقة الحمزات) في هجومها البري، وبعد معارك شرسة استمرت عدة أيام أعلن نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في 17 أكتوبر 2019 أن الولايات المتحدة وتركيا قد توصّلتا إلى اتفاق يقضي بوقف العملية العسكرية التركية لمدة 5 أيام من أجل انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة الآمنة المقترحة جنوب الحدود التركية، وفي 22 أكتوبر 2019، توصل الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان إلى اتفاق آخر لتمديد وقف إطلاق النار لمدة 150 ساعة إضافية من أجل إكمال قوات سوريا الديمقراطية انسحابها مسافة 30 كيلومترًا بعيدًا عن المنطقة الحدودية، وكذلك من مدينتي تل رفعت ومنبج ,كما تضمن الاتفاق تسيير دوريات مشتركة بين روسيا من جهة وتركيا من جهة أخرى، على بعد 10 كيلومتر من الجانب السوري للحدود باستثناء مدينة القامشلي ,بدأ وقف إطلاق النار الجديد في 23 أكتوبر الساعة 12 ظهراً بالتوقيت المحلي.

العملية العسكرية التركية أوقعت عشرات الضحايا وهجّرت أكثر من 180ألفاً من سكان المنطقة حسب بيانات الأمم المتحدة، وقد نتج عنها عمليات نهب وسلب للممتلكات العامة والخاصة ووثقت العشرات من انتهاكات حقوق الانسان، وبعد مرور عام مازال الوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم في المدينة نتيجة لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، ونتيجة للسياسات التركية التي تسعى جاهدة لإجراء عمليات تغيير ديمغرافي واسعة النطاق لإبعاد الكورد عن حدودها الجنوبية تحت ذريعة حماية أمنها القومي على الرغم من أنه لم تُسجل أية عمليات تهدد أمنها القومي من الجانب الكوردي.

ولمعرفة مدى تحقيق اتفاق وقف إطلاق النار لأهدافه قمنا باختيار عيّنات عشوائية من أبناء المدينة يمثلون كافة مكوناتها من (كورد، عرب، مسيحيين، وإيزيدين) يمثلون شرائح مختلفة (سياسيين، نشطاء، صحفيين، وتكنوقراط) من أجل تقييم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين الأمريكي والتركي والذي صيغ في 13بنداً منها بنود لوقف إطلاق النار الفوري وفرض التزامات على الطرفين من أجل حماية الأقليات الدينية والعرقية، بالإضافة إلى التعاون من أجل محاربة داعش وبنود أخرى.

أنماط الانتهاكات.

خلال عام واحد منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في شمال وشرق سوريا وقعت انتهاكات واسعة النطاق وعاش سكان المدينة المقيمين فيها أو الذين اضطروا الى الهرب منها خوفاً على حياتهم وظروفاً إنسانية سيئة نتيجة لممارسات فصائل الجيش الوطني السوري وسياسات تركيا المشتملة على فرض التتريك، حيث لُوحظ بوضوح أنماط متعددة من الانتهاكات والتي تجلت في:

أولاً: القتل. أسقطت العمليات العسكرية العشرات من الضحايا، وقد طالت العسكريين والمدينين على حد سواء، وتم استهداف مناطق آهلة بالسكان ,صحفيين ,عاملين في القطاع الصحي ,مدافعين عن حقوق الانسان، كما شهدت المنطقة عمليات إعدام ميدانية لمدنيين منهم مدنيون أرادوا معاينة بيوتهم بعد هدوء المعارك أو كما حدث مع الأمينة العامة لحزب "سوريا المستقبل" هفرين خلف.

ثانياً: التهجير. قبل الهجوم التركي تواجدَ 1.3 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة بينهم نازحون من محافظات أخرى، أدت العملية إلى تهجير غالبية سكان المنطقة حيث تشير إحصائيات للأمم المتحدة أن عدد المهجّرين بلغ أكثر من 180 ألفاً، بينما تشير بعض إحصائيات المنظمات الدولية والمحلية إلى أن عدد النازحين بلغ ٢١٩ ألفاً، وعلى الرغم من أن قسماً من المهجّرين عادوا إلى منازلهم إلا أن الغالبية لم تستطع العودة وخاصة أبناء الشعب الكردي الخائفون من الاستهداف تحت ذرائع مختلفة منها اتهامهم بالعمل مع قوات سوريا الديمقراطية أو الإدارة الذاتية الكردية .

ثالثاً: الاعتقال. شهدت المنطقة عمليات اعتقال واسعة النطاق وإجراء محاكمات خارج نطاق القانون، كما نُقلت مجموعة من المعتقلين إلى سجن حلوان داخل تركيا وجرت محاكمتهم هناك بتهم الإرهاب، وقد شهدت السجون عمليات تعذيب حتى الموت كما حدث للشاب ذو الاحتياجات الخاصة محمود أومري ، كما شهدت المنطقة عمليات خطف من تشكيلات وعناصر الجيش الوطني بغية الحصول على فدية مالية من ذوي المخطوفين.

رابعاً: الاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة. جرت عمليات نهب واسعة النطاق من قبل فصائل عسكرية تابعة للجيش الوطني طالت الممتلكات الخاصة والعامة، كما جرت عمليات استيلاء ووضع يد منظمة على أملاك المواطنين الكرد ومنع الأهالي من العودة إلى منازلهم، إضافة إلى الاستيلاء على جميع الموارد الاقتصادية للمنطقة كالمحاصيل الزراعية الخاصة والعامة، كما تم وضع اليد على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية.

خامساً: التغيير الديموغرافي. تمثل هذا التغيير في جلب مئات العائلات من عائلات و ذوي عناصر الجيش الوطني ومن المتعاونين مع الفصائل وسلمت لهم بيوت ومنازل المدنيين، كما أزيلت وحُطمت جميع اللافتات والشعارات المكتوبة باللغة الكوردية والسريانية وتم تبني نهج تتريك اللغة وفرضت مناهج تمجد الدولة العثمانية بالإضافة الى فرض الرموز والصور والأعلام التركية والترويج الأيديولوجي الديني كما حدث مع محي الدين عيسو الذي حولت منظمة تركية (IHH) بالتعاون مع المجلس المحلي في مدينة سري كانييه\راس العين - الذي جرى تعيينه و تشكيله من الجانب التركي - منزل عائلته إلى معهد لتحفيظ القرآن بالإضافة إلى حالات اعتداء وتدمير لحقت بدور العبادة الخاصة بالمكونين الإيزيدي والمسيحي .

سادساً. منذ احتلال المنطقة ونحن نشهد تدهوراً حاداً على مستوى الاستقرار، فالانتهاكات مستمرة بمختلف أنماطها كما زادت وتيرة عمليات التفجير نتيجة للفلتان الأمني وحالة الصراعات بين الفصائل المسلحة إثر نشوب خلافات بين قادة الفصائل على المعابر وتقاسم السلطة والنفوذ، وقد تم تسجيل سقوط العشرات من الضحايا المدنيين نتيجة هذه ومن بينهم نساء وأطفال كما سجلت حالات وفاة نتيجة الرصاص العشوائي خلال الاشتباكات بين تلك الفصائل التابعة للجيش الوطني المدعوم من تركيا والتي ذهب ضحيتها أطفال ونساء عزل نتيجة للاشتباكات والرصاص المتطاير دون أي اكترث لحياة المدنيين.

التنسيق والمصالح المشتركة.

البند الـ1 . تؤكد الولايات المتحدة وتركيا علاقتهما كعضوين في الناتو. تتفهم الولايات المتحدة مخاوف تركيا الأمنية المشروعة على الحدود الجنوبية لتركيا.
البند الـ2. تتفق تركيا والولايات المتحدة على أن الظروف على الأرض، لا سيما في شمال شرق سوريا، تتطلب تنسيقاً أوثق على أساس المصالح المشتركة.
البند الـ3 . "تظل تركيا والولايات المتحدة ملتزمتين بحماية أراضي الناتو وسكان الناتو من جميع التهديدات بفهم قوي لمبدأ "واحد للجميع والجميع للواحد."

بمجرد انسحاب الجنود الأمريكيين من نقطة تل أرقم الواقعة في جنوب غربي مدينة رأس العين\سري كانييه انتشر الذعر والخوف بين الأهالي، لأنهم أدركوا استناداً على تجربة عفرين والانسحاب الروسي من معسكر كفرجنة أن هذا الانسحاب هو بمثابة إيذان ببداية عمل عسكري تركي، وإطلاق يد لتركيا في المنطقة، استناداً إلى ذلك بدا أن مستوى التنسيق كان ومازال على أعلى المستويات.

(أ. أ) مشاركة في التقييم.

الغالبية من الذين شاركوا في هذا التقييم اتفقوا على أن التنسيق بين الطرفين كان وثيقاً قبل العملية العسكرية التركية وأثناءها، ولكنهم اختلفوا في شكل وآليات التنسيق وأهدافه، حيث اتفقوا أن ما حدث في مدينة رأس العين\سري كانييه مشابه الى حد كبير لما حدث في عفرين، حيث منح الروس الضوء الأخضر للأتراك للهجوم على عفرين وقراها، ويتفق الغالبية على أن الولايات المتحدة الامريكية لم تفِ بالتزاماتها مع قوات سورية الديمقراطية، حليفها الاستراتيجي في حربها ضد داعش، وتركتها تواجه مصيرها مع تركيا والفصائل المعارضة السورية المسلحة التابعة لها.

إن التنسيق بين الطرفين موجود وبكل شيء وبأدق التفاصيل وعلى جميع المستويات، وبما يخدم مصالح الطرفين ولكن من تحت الطاولة ودون الاعلان عن ذلك، إذ لا شيء يحدث بالصدفة أو اعتباطياً.

(م. أ) مشاركة في التقييم.

هنالك رأي واحد ذهب إلى أن التنسيق لم يكن بالمستوى الذي تأملته تركيا لأن هناك تضارب بالمصالح و الاجندات التركية و الامريكية على الساحة السورية، وذلك بسبب محاولات تركيا إعطاء الدور الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا المستقبل، ومحاولاتها المتكررة لإبعاد الكورد عن لعب أي دور مستقبلي في الملف السوري، لذلك يرى أن التنسيق الامريكي مع تركيا هو محاولة امريكية لإبعاد تركيا عن المحور الروسي الإيراني، خاصة بعد صفقة صواريخ S400 مع روسيا، و عدم التزام تركيا بالعقوبات الأمريكية على إيران و استمرارها في شراء الغاز الإيراني.

إن مستوى التنسيق بين البلدين عالٍ رغم توتر العلاقات الذي بات لا يخفى على أحد، والولايات المتحدة تقوم بمراقبة الوضع عن كثب، ولكن بشكل غير علني عبر أدواتها الاستخباراتية، بينما لم تدخل أي قوات أو دوريات أمريكية إلى المدينة، ويؤكد جميع الذين شاركوا في التقييم أن المدينة لم تشهد دخول أية وسيلة إعلامية محايدة سوى الوسائل الإعلامية التركية، وبعض الوسائل المحسوبة على ما تسمى بالمعارضة السورية الموالية لتركيا.

(أ. ح) مشاركة في التقييم.

وعلى الرغم من أن مصالح تركيا تبدو واضحة من التوقيع على اتفاق وقف " إطلاق النار "على الأقل فيما يتعلق بادعاءاتها المتعلقة بحماية أمنها القومي"، إلا أن المصلحة الامريكية من التوقيع على هذه الاتفاق مازالت محل تساؤل لدى الكثيرين، ورغم ذلك فإن بعض الآراء ذهبت إلى وجود مصلحة شخصية للرئيس الأمريكي " دونالد ترامب" تتعلق بانتخابات 2020 التي سيخوضها هذا العام، ولا تراعي أية مصالح استراتيجية أمريكية بعيدة الأمد أو حتى متوسطة وقصيرة باعتبار أن هزيمة داعش وسحب القوات الامريكية كانت أحد الوعود الانتخابية للرئيس ترامب، بينما يرى آخرون أنها صفقة اقتصادية بامتياز كان ضحيتها ووقودها مكونات مدينة رأس العين\سري كانييه وباقي سكان المنطقة التي تعرضت للهجوم في 9 اكتوبر 2019 ، أما فيما يتعلق باستمرار الولايات المتحدة في مراقبة الوضع للتأكد من إيفاء تركيا بتعهداتها، كانت الآراء مختلفة بين مشكك ومستغرب حيث يعتقد أغلب من تم استبيان آراؤهم أن ما يجري من انتهاكات وسرقات وحالات اختطاف وقتل وتغيير ديمغرافي في المدينة تتم بدون مراقبة أمريكية حيث أنه من غير المنطقي أن تتغاضى الولايات المتحدة عن هذه الانتهاكات، وتجعل نفسها شريكاً مباشراً في هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

حماية حقوق الانسان.

البند الـ 4 "يجدد البلدان تعهدهما بدعم الحياة الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية المجتمعات الدينية والعرقية".

(1)

لم تلتزم تركيا مطلقاً بالاتفاق، وارتكبت جرائم ضد الانسانية كالتهجير القسري والتغيير الديمغرافي واستهداف المناطق الأثرية والأماكن المأهولة بالسكان، كما استهدفت المراكز الحيوية كالمدارس والمستشفيات والمراكز الطبية، نعم توجد أمثلة، فقد تم الاستيلاء على مقتنياتي الشخصية ومحتويات منزلي ومكتبي في المدينة وحجزوها لصالح عناصر المعارضة المتشددة الذين هُجروا من مناطقهم.

شاهين لالي أحد الذين تم أجبار هم على الهجرة.

يبدو جلياً أن ما يتم كتابته على الورق يبقى نظرياً ومنفصل تماماً عن الواقع الذي يعيشه المدنيون في مختلف المدن السورية التي شهدت اتفاقات وقف إطلاق النار، ومنها مدينة راس العين\سري كانييه حيث أكد 90% من العينات المستهدفة في التقييم تعرضهم إلى انتهاكات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، شهادات الذين تعرضوا إلى انتهاكات تحمل في طياتها حقيقة التردي الهائل لحالة حقوق الانسان في المدينة وريفها وتعطي صورة حقيقة عما عاشه المدنيون ويعيشونه اليوم.

(2)

لم تلتزم تركيا بشيء من هذا القبيل بل على العكس ارتكبت تركيا بالتنسيق مع الفصائل التابعة لها "الجيش الوطني" الكثير من الانتهاكات والتجاوزات من تهجير وسرقة ونهب وقتل للمدنيين بهدف إفراغ المدينة وتحقيق هدفها بالتغيير الديموغرافي للمدينة"، ويضيف "الأمثلة كثيرة وعديدة "تمت سرقة ونهب منزل أهلي بالكامل ، المنزل يقع في ساحة الديوان"، وقد سُلب ونهب مكتب أخي بالكامل، تم قتل جاري مصطفى أحمد حسو مع شخصين آخرين وهم مدنيون أثناء محاولتهم العودة للمدينة بعد احتلالها، هناك أحد العناصر من تلك المجموعات المسلحة يحتل ويستوطن مع عائلته منزلي "

(أ. أ) واحد من المئات التي تم الاستيلاء على منازلهم.

(3)

كل الحقائق على أرض الواقع تؤكد عدم التزام تركيا بحقوق الإنسان ولا بالحياة الإنسانية والانتهاكات التي حصلت تقدر بآلاف الانتهاكات منها الاستيلاء على منازل المدنيين من أهل المدينة ،وتوطين عوائل المسلحين فيها، المنازل التي استولوا عليها تقدر بآلاف المنازل أي أن جميع النازحين من المدينة وريفها (300 الف نازح و مهجر قسراً) تم الاستيلاء على منازلهم و سرقة محتوياتها في بداية الغزو، وتم الاستيلاء على جميع المحال التجارية بعد سرقة محتوياتها في بداية الغزو والتي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الليرات السورية، وتم الاستيلاء على جميع المشاريع الزراعية مع محتوياتها من جرارات زراعية وخزانات المازوت والأدوات والآليات الزراعية العائدة للنازحين من الكورد والمسيحيين والإيزيديين والشيشان، وأُغتيل العشرات من المدنيين (بحسب بعض المواقع الحقوقية 235 شهيداً مدنياً بينهم 18 طفلا" و5 من الكادر الطبي و3 صحفيين و675 جريحاً مدنياً) في بداية الغزو على يد الفصائل العسكرية الإرهابية المنضوية فيما يسمى بالجيش الوطني السوري.

(خ. أ) أحد الذين عانوا ويلات الهجوم على المدينة والتهجير.

الهجوم سبب نزوحاً كبيراً لأهالي المدينة، أثناء الهجوم وخاصة من المكونات الدينية غير المسلمة مثل الإيزيديين والمسيحيين كما شهدت نزوحاً جماعياً للكورد ونسبة عالية من العرب الذين شعروا بالتهديد على حياتهم، لم يعد منهم إلا نسبة قليلة جداً، وحسب المقيمين فقد شهدت المدينة شكلاً ممنهجاً فيما يتعلق بحماية حقوق المكونات على أساس الانتماء الديني والقومي.

(4)

رأس العين/ سري كانييه حسب مشاهداتي الشخصية لا وجود لأي دعم للحياة الإنسانية ،أو أي احترام لحقوق الانسان على الإطلاق...الانتهاكات على جميع الأصعدة من سلب ونهب واستيلاء على الممتلكات والتهجير القسري وخطف أما بالنسبة للتوثيق فشهادات المدنيين موجودة وبكثرة، أنا شخصياً لا أملك من التوثيق إلا شهادتي الشخصية ولست معنياً كشخص مدني بتوثيق أي حالات رسمية أما فيما يخص الناحية الدينية والعرقية فقد لاحظت شخصياً نوعاً من التميز تجاه المكون المسيحي تحديداً، من خلال المحافظة على دور عبادتهم وأموالهم وممتلكاتهم الشخصية بشكل واضح وممنهج وتقديم التسهيلات لهم، وأيضاً الشيشان لهم وضع خاص نوعاً ما أما العرب و الكورد فأموالهم ودماؤهم مستباحة.

(م. أ) شاهد.

(5)

فرَّكل المسيحيون والإيزيديون من المدينة خوفاً من ارتكاب فظائع بحقهم، تركيا لم تلتزم أبداً بهذا البند، وهناك عمليات تغيير ديموغرافي ممنهجة بحق جميع أفراد رأس العين/ سري كانييه عن طريق الاستيلاء على ممتلكاتهم وطردهم وحبسهم، واغتصاب النساء من قبل ما يُدعى بالجيش الوطني التابع لتركيا على مرأى ومسمع من الجيش التركي.

شهادة همام محمد الربيعي.

هذه الشهادات التي تم ذكرها والحقائق التي تحدث على الأرض كما وثقتها المنظمات المحلية وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا في تقريرها نصف السنوي الصادر في 14 أيلول/سبتمبر 2020، والذي تضمن أدلّة كثيرة على ارتكاب انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان بحقّ الأقليات العرقية والدينية والنساء والفئات الضعيفة الأخرى، هي أدلة دامغة على أن تركيا وفصائل الجيش الوطني السوري لم تف بتعهداتها، ولم تلتزم بأي من الاتفاقيات ولا بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ولا بحماية المدنيين، ولا بحماية المجتمعات الدينية والأعراق الأخرى.

الالتزام بمحاربة داعش.

البند الـ 5 "تركيا والولايات المتحدة ملتزمتان بالتصدي لأنشطة داعش / الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. وسيشمل ذلك التنسيق بشأن مرافق الاحتجاز والنازحين داخليًا من المناطق التي كانت تسيطر عليها داعش /الدولة الإسلامية، حسب الاقتضاء".
البند الـ 6 "تتفق تركيا والولايات المتحدة على أن عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تستهدف فقط الإرهابيين ومخابئهم وملاجئهم ومواقعهم وأسلحتهم ومركباتهم ومعداتهم".

لا يخفى على أحد أن قوات سوريا الديمقراطية، وبتنسيق وشراكة كاملة مع التحالف الدولي لمحاربة داعش، كانت السبب في القضاء على دولة الخلافة المزعومة، إلا أن العملية العسكرية التركية الأخيرة على المنطقة الممتدة بين تل أبيض / كرى سبي ورأس العين /سري كانييه خلقت إرباكاً أمنياً لقوات سوريا الديمقراطية حيث كان من الصعب عليها محاربة داعش و تركيا والفصائل الموالية لها في نفس الوقت، و لهذا شهدنا الكثير من محاولات الفرار من المخيمات و السجون، نجح بعضها و فشل بعضها الآخر، حيث ساهمت عملية نبع السلام في استعادة تنظيم داعش لأنشطته في بعض البقع التي لا تزال تعج بالخلايا النائمة للتنظيم، وذلك بسبب الفوضى الأمنية الكبيرة التي خلفتها العملية العسكرية في عموم شمال وشرق سوريا حيث تنفست خلايا التنظيم الصعداء لتعيد تنظيم صفوفها.

كان التأثير إيجابياً جداً حيث سادت الفوضى وتمكن بعض عناصر داعش من الهروب من بعض المخيمات خصوصاً مخيم عين عيسى، وبدأت خلاياه تنشط في المنطقة نتيجة الفوضى والفلتان الأمني بسبب الغزو التركي.
(أ. ك) مشارك في التقييم.

ومن خلال التقييم تؤكد الغالبية الكبيرة من المشاركين أن الهدف الرئيسي لتركيا هو القضاء على الكورد، وبأنهم لم يسمعوا بقيام تركيا أو محاولة تركيا ضرب تنظيم داعش أو التضييق عليه لا عبر وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة بل كانت هنالك علاقات حسن جوار بين تركيا وداعش حينما كانت تسيطر على أجزاء واسعة من الشريط الحدودي، ويرى الجميع أن العملية العسكرية ساهمت في إعادة تنشيط خلايا داعش، وساهمت أيضاً في هروب بعض قادة التنظيم وانضمامهم للقتال مع الجيش الوطني السوري في تل ابيض / كرى سبي ورأس العين / سري كانييه حيث قامت شبكة آسو الاخبارية برصد أسماء 88 قيادياً كانوا مع داعش وأصبحوا الآن يقاتلون مع الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا.

بالتأكيد لم يساهم هذا الاتفاق بشكل إيجابي في محاربة داعش لسبب بسيط ووجيه كيف لدولة قدمت كل هذا الدعم اللوجستي لهذا التنظيم الإرهابي عبر فتح مطاراتها وحدودها البرية لهم للوصول إلى الأراضي السورية ثم تقوم بمحاربتهم؟!! و هناك حقائق حصلت تؤكد بأن تركيا لها صلة مباشرة بهذا التنظيم الإرهابي مثلاً" كان النفط السوري يُباع لتركيا عندما كانت داعش مسيطرة على حقول النفط والغاز في مدينة دير الزور، وكانت الصهاريج تدخل عبر بوابة مدينة جرابلس إلى تركيا هذا أولاً ، ثانياً عندما سيطرت داعش على مدينة الموصل العراقية وقتها تم احتجاز عشرات الموظفين الأتراك في القنصلية التركية في المدينة، و تم الافراج عنهم خلال ساعات معدودة ، ثالثاً عندما دخلت القوات التركية و مرتزقتها من السوريين إلى مدينة جرابلس الحدودية مع تركيا، تم تسليم المدينة للجيش التركي في مسرحية هزيلة و بمعركة لم تدم سوى نصف ساعة ، رابعاً اغتيال زعيم تنظيم داعش المدعو "أبو بكر البغدادي" الذي كان يتواجد قرب الحدود التركية السورية خامساً اعتقال قادة

داعش من الصف الأول في مدينة جرابلس التي تقع تحت سيطرة القوات التركية و مرتزقتها هذه الشواهد و هناك شواهد كثيرة و عديدة تؤكد تورط تركيا في علاقات سرية مع هذا التنظيم الإرهابي، لذلك لن ولم تحارب تركيا هذا التنظيم الإرهابي بشكل جدي ، لهذه الاسباب أقول أن الاتفاق الامريكي التركي لم يساهم ابداً بشكل إيجابي في محاربة هذا التنظيم الإرهابي.

(خ. أ) مشارك في التقييم.

ومازالت الاتهامات قوية تجاه تركيا فيما يتعلق بدعمها للجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جبهة النصرة وداعش، وهنالك تقارير كثيرة تشير إلى أن تركيا قامت على الأقل بتقديم تسهيلات لهذه الجماعات في استخدام أراضيها للوصول الى سوريا، وبعد سنوات الحرب وتجاربها المريرة واتفاقياتها وتحالفاتها الغريبة مازالت نظرية المؤامرة تلقى رواجاً كبيراً بين السورين ولهذا الرواج ما يبرره.

رأيي الشخصي فيما يخص داعش هي أنه صنيعة استخباراتية لخدمة المصالح الامريكية بالدرجة الأولى، وأمريكا تستخدم داعش لتبرير تدخلاتها الدولية، وتركيا شريك في كل شيء مع الولايات المتحدة الأمريكية فالكل يعرف دعم تركيا للجماعات الاسلامية المختلفة، ولا استبعد داعش منها، وفيما يخص التأثير على محاربة داعش سلبا او ايجابا فبرأيي لا تأثير على هذه الحرب إطلاقا، لأن داعش أساسا تأتمر بأوامر المخابرات سواء الأمريكية أو التركية، أو حتى السورية فلكل جهة استخباراتيا فصائل ضمن التنظيم.

(م. أ) مشارك في التقييم.

مما لا شك فيه أن العملية العسكرية الأخيرة قوضت الجهود المحلية والدولية في محاربة داعش، وأدت الى إعادة تنشيط خلايا داعش النائمة في بادية دير الزور وريف الرقة، ومن المؤكد أن تركيا والجيش الوطني السوري وبعد مرور عام كامل لم تبذل أية جهود ملموسة في محاربة داعش بل بالعكس فمناطق سيطرة الجيش الوطني أصبحت ملاذا آمناً لمقاتلي داعش.

حماية المراكز السكانية والبنية التحتية للمدينة.

البند الـ7 " أعرب الجانب التركي عن التزامه بضمان سلامة ورفاه المقيمين في جميع المراكز السكانية في المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها القوات التركية (المنطقة الآمنة) وأكد مجددا أنه سيتم بذل أقصى درجات الحذر من أجل عدم إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية".

منذ تحول الصراع في سوريا إلى صراع مسلح يلاحظ من خلال ممارسات وسلوك الجماعات المسلحة أن عمليات النهب والسلب أصبحت من آليات تدوير رأس المال العسكري، ووسيلة للارتزاق من قبل الجماعات المسلحة، كما أن عمليات التغيير الديموغرافي هي سمة بارزة مرافقة للاتفاقيات المحلية، وهي أحد أدوات ضمان السيطرة حيث تسعى جميع الأطراف إلى تغيير البنى الاجتماعية من خلال نقل مجموعات سكانية موالية لها إلى المناطق التي تسيطر عليها، في ظل وجود ملايين النازحين داخلياً و المهجرين قسراً وملايين اللاجئين أصبح الأمر أكثر سهولة، وخاصة لأولئك الذين فقدوا منازلهم ومدنهم وأصبحت عودتهم إليها مستحيلة.

المخيمات والمهجرين في المدن مثل تل تمر والحسكة والقامشلي... الخ خير دليل على عكس ما أكدته تركيا بضمان السلامة والرفاهية إذا لا يمكن للأهالي العودة إلى هناك، ومن يعود يتعرض للابتزاز ودفع الأتاوات والضرائب للعصابات التركية، وحلفائهم الداعشيين على طريقة المافيا (ادفع تسلم) وإلا لا حماية لك، والأمر الآخر دمرت هذه العصابات غالبية المعالم الكوردية من تماثيل وأضرحة الشهداء الذين استشهدوا في سبيل تحرير المنطقة من إرهاب داعش.. كما إنني أحد هؤلاء الذين استولت الفصائل على منزلي ونهبت محتوياته.

عبد الحميد الخليل أحد المهجرين قسراً

عمليات التغيير الديموغرافي جرت بشكل ممنهج وعلى أساس عرقي وطائفي حيث أعربت تركيا منذ احتلالها لمدينة عفرين وقراها عن نواياها في إبعاد الكورد عن حدودها الجنوبية متذرعة بوجود خطر على أمنها القومي، وهو ما تجلى من خلال خطتها في إنشاء منطقة آمنة وإعادة توطين 2 مليون لاجئ متواجدين في تركيا، وغالبية هؤلاء من الغوطة وحمص وإدلب وغيرها من المناطق.

تم تهجير السكان على أساس عرقي، وبأوامر تركية للفصائل الموالية لها، ولاتزال هذه الفصائل تتابع ممارساتها لتفريغ المدينة من بعض العائدين والمتبقين حيث يقومون بالتنكيل بهم، خطفهم، واعتقالهم بحجج واهية من أجل دفعهم على ترك المدينة وتهجيرهم.

(م. س) مشاركة في التقييم.

الهجوم العنيف الذي شنته تركيا والفصائل الموالية لها على شمال شرق سوريا أدى إلى نزوح أكثر من 180 ألفاً من سكان المنطقة حسب بيانات الأمم المتحدة. وبعد اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه مع الجانب التركي أطلقت تركيا يد عناصر الفصائل الموالية لها لممارسة عاداتهم في السلب والنهب كمكافئة لها على المشاركة في الهجوم، وقد تم سلب جميع المنازل الفارغة التي تركها أهلها، كما تم نهب جميع المحال التجارية والبالغ عددها قرابة 300محل تجاري، لم تكتف فصائل الجيش الوطني السوري والمجلس المحلي المشكل من قبل تركيا بنهب وسرقة محتويات المنازل والمحال التجارية بل استولت على المنازل، وحولت البعض منها إلى مقرات عسكرية، والبعض الآخر إلى منازل لذويهم وأقاربهم، والبعض كمرافق للمجلس المحلي، وقامت بمنع السكان من العودة الى منازلهم بعد انتهاء العمليات العسكرية.

تركيا لم تلتزم مطلقاً، تم الاستيلاء على منازل وملكيات المدنيين بعد نهبها وسرقتها، كما منع سكّان أكراد من العودة إلى منازلهم في المدينة، وأُنتهكت حرية الأفراد فضلاً عن الاعتقال والتعذيب والقتل.

(ع. ص) مشاركة في التقييم.

عمليات الاستيلاء تمت بشكل ممنهج إذ استخدمت تركيا ذرائع واهية كان الهدف الأساسي منها هو إجراء عمليات تغيير ديموغرافي واسعة النطاق بهدف إبعاد الكورد والآشوريين والأقليات الدينية الأخرى مثل الإيزيدين والمسيحيين عن حدودها الجنوبية، وإسكان مجموعات بشرية موالية لها وبشكل أساسي من المكون التركماني والعربي وبنسبة أقل بكثير من المكونات الأخرى مثل الكورد المرتبطين معها بمصالح.

تم تهجير جميع سكان المدينة قسراً واعتقال العائدين وتعذيبهم بذرائع مختلفة، وسُرقت جميع ممتلكات المدنيين وهنالك تغيير لملامح المدينة أبرزها استخدام العملة التركية، وتغيير لافتات المحال التجارية والمؤسسات الخدمية إلى اللغة التركية والعربية فقط، وإزالة جميع اللوحات الكوردية والسريانية التي كانت في المنطقة.

(أ. ك) مشاركة في التقييم.

عمليات السلب والاستيلاء لم تقتصر على فصائل الجيش الوطني فقط، بل مارس المجلس المحلي المشكل من قبل الوالي التركي نفس الأعمال وكذلك الحكومة التركية، حيث نقلت كامل صوامع الحبوب والمحاصيل الزراعية العائدة للسكان المهجرين من خلال المجلس المحلي الى تركيا حيث تستخدم تركيا هذه الأموال للتغطية على مصاريف دعمها للجيش الوطني والمجلس المحلي، ناهيك عن انتشار شبكة من التجار الاتراك المتنفذين والمستفيدين من اقتصاد الحرب.

تركيا لم تلتزم بأي شكل من أشكال حماية المدنيين و أملاكهم، فقد مارست التهجير القسري بحق سكان المدينة و استولت رفقة الفصائل على الممتلكات العامة والخاصة، وما تبعها من عمليات سرقة ونهب ناهيك عن تدميروسرقة البنى التحتية والتي تمثلت بالمشافي و المستوصفات الطبية، إضافة إلى محطة مياه علوك التي تستغلها تركيا كورقة سياسية و تتسبب بقطع المياه عن محافظة الحسكة وما حولها، وقد عمدت مؤخراً على زراعة الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها للمهجرين قسراً، وتقوم بتصدير محصولها إلى الداخل التركي في انتهاك صارخ لكافة المعايير الدولية التي تنادي بحماية حقوق الإنسان و الأقليات العرقية، كما تسعى تركيا إلى تغيير بعض ملامح المدينة من خلال فرض المنهج التركي في بعض المدارس التي افتتحتها مؤخراً، و تغيير أسماء المرافق العامة لتصبح باللغة التركية كمشفى روج في رأس العين\سري كانييه و التي تم تغيير اسمها إلى مشفى المدينة باللغة التركية برفقة الرموز و الأعلام التركية.

(أ. ح) مشاركة في التقييم.

وعلى الرغم من أن البند السابع من اتفاقية وقف إطلاق النار أشار بشكل واضح إلى وجوب التزام تركيا بضمان سلامة ورفاه المقيمين في جميع المراكز السكانية في المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها القوات التركية "المنطقة الآمنة"، وأكد التزامها مجدداً ببذل أقصى درجات الحذر من أجل عدم إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية"، إلا أننا شهدنا عمليات سرقة ونهب واسعة النطاق على يد فصائل الجيش الوطني السوري، وتدميرا مقصوداً للبنية التحتية.

الالتزام بوحدة سوريا السياسية.

البند الـ8 " يؤكد كلا البلدين على التزامهما بالوحدة السياسية وسلامة أراضي سوريا والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إنهاء الصراع السوري وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254".

الاتفاقيات الأمنية التي شهدتها سوريا بين الأطراف المحلية ومن وراءها حلفاؤهم الإقليميين والدوليين لم تساهم إلى اليوم في خلق بيئة آمنة ومحايدة للانتقال السياسي، وهي لا تتعدى كونها اتفاقيات من أجل تبادل مناطق النفوذ لا أكثر وجميع هذه الاتفاقيات كان تطبيقها كارثياً على المدنيين سواء تلك الذي حدثت سابقاً قبل انطلاق مسار الآستانة والتي سميت بـ "المصالحات المحلية" أو بعد إطلاق مسار الآستانة، إضافة إلى الاتفاقيات التي حدثت خارج سياق المسارين.

منذ آذار 2011 تشهد سوريا إحدى الكوارث الإنسانية في هذا العصر حيث نزح ملايين الأشخاص من منازلهم ولجأوا إلى دول الجوار والدول الأوروبية، كما تم تدمير البلد وقتل ما لا يقل عن 400 ألف شخص حسب منظمة هيومن رايتس وتش والصراع لم ينته بعد، ودائماً ما نسمع بالمطالبة بوقف الأعمال القتالية بين الأطراف المتصارعة دون جدوى، والقرار 2254 ما لم يدخل حيز التنفيذ يبقى قراراً لا فائدة منه، أما بخصوص وحدة الأراضي السورية فكل الأطراف تدعوا لذلك، لكن السؤال المهم متى ستتوصل الأطراف المتصارعة أصلاً على السلطة الى الحل الجذري.

راكان عبدي مشاركة في التقييم مقيم في المانيا.

يتفق المشاركون بالإجماع أن اتفاقية وقف إطلاق النار لم تساهم في تعزيز فرص العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن 2254 بل بالعكس قوضت فرصه، حيث يؤكد بعض المشاركين أن تركيا ما زالت تعول على اجتماعات سوتشي والآستانة وعلى اتفاقياتها مع الروس ومع الإيرانيين بعيداً عن اي دور يُذكر للأمم المتحدة.

هذا الاتفاق لا يساهم أبداً في أية عملية سياسية، ولا يحافظ على وحدة الأراضي السورية إطلاقاً، على العكس تماماً هذا الاتفاق يتم على أراض سورية بين طرفين غير سوريين، وبدون أي اعتبار لرأي الدولة السورية أو حتى المعارضة السورية، ولا أي مكون من الشعب السوري وحتى مرتزقة ما يسمى بالجيش الوطني لا دور لهم في هذا الاتفاق فكيف يكون اتفاقاً بين طرفيين خارجيين على أرض سورية هو لمصلحة سوريا؟!! الاتفاق هو نتيجة قوة وضعف ولا حول ولا قوة للسوريين فيه من شيء، وقرارات الأمم المتحدة هي حبر على ورق لا أكثر للأسف.!

(م. ا) مشاركة في التقييم

النتيجة التي خرج بها المشاركون في التقييم أن الاتفاق ساهم في تقويض فرص العملية السياسية، فالاحتلال التركي لـ رأس العين/ سري كانييه وغيرها من المناطق الآمنة والآهلة بالسكان والنازحين كان سبباً لنزوح آلاف المدنيين وساهم في تدمير البنى التحتية للمدينة، وخلقت الكثير من الشروخ بين مكونات المدينة، فمناطق شمال وشرق سوريا قبل الاحتلال التركي كانت بيئة مستقرة ونموذجاً جيداً للتعايش المشترك، كان من الممكن تعزيزه والانطلاق منه نحو جميع المناطق الآخرى في سوريا.

التقييم العام.

بعد مرور عام على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومتين توجهنا إلى المشاركين بسؤال حول تقييم الوضع الحالي للمدينة فاتفق الجميع على أن الوضع مازال سيئاً ومعقداً وإن تركيا لم تحترم تعهداتها تجاه الولايات المتحدة، وإن الأخيرة لا تقوم بمراقبة الوضع أو بمحاولات من أجل ضمان تطبيق البنود المتفق عليها، كما أن هذا الاتفاق زاد في تدمير ما تبقى من البنية التحتية، والذي فاقم ما دمرته هذه الحرب المجنونة في سوريا مما يساهم في إطالة عمر الأزمة وتعقيدها أكثر، فالتقييم أن الوضع سيء ويسوء كلما طالت فترة التغاضي الأممي عن الانتهاكات والتجاوزات فالجيش الوطني المدعوم من تركيا لا يتوقف عن ارتكاب انتهاكات يومية

كما أن حالة من القلق مازالت قائمة لدى النازحين من مدينة رأس العين / سري كانييه والمقيمين فيها، حيث يرون أن الاتفاق ساهم في إيقاف الحرب لبرهة من الزمن ولكن لم تضع حداً لفاعليها ونتائجها وتركيا ستعود لتحتل المزيد من الأراضي في حال بقاء الوضع على هذا الحال.

واخيراً لا بد من الإشارة إلى أوضاع مخيمات المهجرين التي تعج بالنازحين والأوضاع الإنسانية السيئة التي يعيشها السكان، وحالة الصراعات المستمرة بين الفصائل الجيش الوطني فيما بينها، وعمليات النهب والاستيلاء واستمرار انتهاكات حقوق الانسان المتردية التي تعطي صورة واضحة لما آلت اليه الأوضاع.

التوصيات.

1 . على الولايات المتحدة أن تعمل على إعادة تقييم اتفاق وقف إطلاق النار بشكل شامل، للوقوف على مدى التزام تركيا والفصائل الموالية لها بتعهداتها، وعليها تقييم الأضرار التي أصابت البنى التحتية ومراجعة جميع حالات الاستيلاء على المنازل.

2 . على الولايات المتحدة العمل على إضافة برتوكول على اتفاقية وقف إطلاق النار يتضمن إقرار آليات ومراكز لمراقبة مدى إلتزام تركيا بتعهداتها، وعليها بذل مزيد من الجهد لمراقبة حالة حقوق الإنسان.

3 . على الولايات المتحدة إتباع سياسة أكثر صرامة فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان، وعليها ممارسة مزيد من الضغوط العلنية على تركيا لإيقاف الانتهاكات وعمليات التغيير الديموغرافي المستمرة منذ إطلاق عمليتها العسكرية سيئة الصيت.

4 . .فرض عقوبات على الجماعات المسلحة والأفراد الذين يثبت ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، وذلك بموجب السلطة المنصوص عليها في الأمر التنفيذي رقم 13894 الصادر في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ومن بين من ثبت تورّطهم حسب تقرير الأمم المتحدة: جماعة أحرار الشرقية، كتائب فرقة سليمان شاه، لواء الحمزة، لواء السلطان مراد، والشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري الموالي لتركيا.

5 . .الوقف الفوري لجميع عمليات نقل الأسلحة والمساعدات الأمنية لجميع الأفراد والوحدات الأمنية المتورطة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، بما في ذلك القوات التركية العاملة في سوريا.

6 . .تقديم الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تحتلها تركيا، وكذلك لجهود التوثيق المحلية.

7 . إعادة صياغة اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة مع تركيا في 17 تشرين الأول/أكتوبر، بما يساهم في وقف عمليات التغيير الديموغرافي وعودة جميع المشردين قسراً إلى ديارهم الأصلية، وإعادة الممتلكات المسلوبة إلى أصحابها، ولا شك أن إنهاء الاحتلال التركي وفصائله لمدينة رأس العين/ سري كانييه وعفرين وتل أبيض وغيرها من المناطق السورية، ووضع تلك المناطق تحت سيطرة قوات دولية وبرعاية أممية سيضمن عودة أهل تلك المناطق، وسيثبت دعائم الاستقرار في المنطقة مما يساهم في زيادة فرص الحل السياسي.

8 . يجب على الولايات المتحدة العمل بشكل فوري من أجل حل جذري للمسألة السورية عبر التزام جميع الأطراف بالقرار 2254 وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة مما يساهم في إنهاء الاحتلال التركي لمدينة رأس العين/ سري كانييه وتل أبيض / كرى سبي وجرابلس وعفرين وغيرها، ووضعها تحت إدارة أهلها.

الملاحق.

1. عنوان البحث "مفاتيح بيوتنا لا تصدأ" هو أحد شعارات حملة أطلقها ناشطون وصحفيون من مدينة رأس العين/سري كانييه للتأكيد على حق المهجرين من أهل المدينة على العودة لمنازلهم وأماكن سكنهم، وكف أيدي عناصر فصائل الجيش الوطني التابعة لتركيا عن أملاك المدنيين التي نهبت واستبيحت.
2. https://www.un.org/press/en/2019/sc13994.doc.htm
3. https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042161
4. https://arabic.euronews.com/2019/10/23/all-you-need-to-know-about-the-turkish-russian-agreement-on-northern-syria
5. https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F45%2F31&Language=A&DeviceType=Mobile&fbclid=IwAR1_D1_k__Hs8kgUDYR1aaGECO6JKrpH3ZB5GEQVhDfY4KIIOFSQYX6_SYI
6. https://www.refugeesinternational.org/reports/2019/11/12/displacement-and-despair-the-turkish-invasion-of-northeast-syria
7. http://kurdchr.net/?p=2423